اسرائيل الى القيام فورا بازالة اية عقبات تعترض استيراد الكتب المدرسية التي وافق عليها المدير العام واستعمالها . وبعد ذلك قدم المدير العام لليونسكو تقريرا الى المجلس التنفيذي في دورته التالية افاد بان الاردن وافق على التغييرات المقترحة في بعض كتبه المدرسية ، وعلى ادخال هذه التغييرات في الكتب المقررة لعام ١٩٧١/٧٠ . وان الجمهورية المتحدة أعطت تأكيدات مماثلة ، مع استمرار سوريه على موقفها ، حيث رفضت في السابق تشكيل لجنة « الخبراء المحايدين » على اعتبار ان ذلك يشكل تجاوزا لسيادتها الوطنية(١٣٣). وفي شهر ايار (مايو) ١٩٧١ ابلغ المدير العام لليونسكو المجلس التنفيذي ، ان اسرائيل قد سمحت بادخال ٥١ كتابا الى قطاع غزة وذلك من اصل ٥٨ كتابا اوصى بها(١٣٤). وهكذا يتضح ان المشكلة ما زالت قائمة .

خلاصة

أكد هذا الاستعراض لبعض قضايا التعليم في غزة عددا من النقاط اهمها :

١) ضيق المجال الاقتصادي في القطاع اساسا ، اي قبل نكبة عام ٤٨ . وازدادت هذه المشكلة بشكل حاد اثر النكبة حيث فقدت معظم اراضي القطاع الزراعية ، كما شكل تدفق اللاجئين اليه ضغطا سكانيا هائلا على موارده الذاتية المحدودة. وتؤكد نسبة البطالة المرتفعة (بين السكان الاصليين واللاجئين) هذه الازمة .

٢) وأمام هذا الوضع ، يبرز التعليم — بشقيه الفني والعام — كحل اساسي للمشكلة . فالتدريب الفني المتخصص والمتقدم يمكن ان يساهم في ايجاد مشاريع وورش صناعية متخصصة ، تستوعب اليد العاملة من جهة ، وتصدر انتاجها للخارج ، مما يساعد على تنمية الوضع الاقتصادي في القطاع . كما ان مثل هذا التدريب يمكن ان يساهم في تطوير ورفع الانتاجية الزراعية على الرغم من صغر ومحدودية الرقعة الزراعية في القطاع . كذلك فان التعليم العالي ، وخاصة الجامعي ، يمكن ان يوفر للشباب سلاحا للمنافسة وتأمين العمل في الخارج ومن ثم رفع مستوى المعيشة لديهم .

٣) وهناك عدد من الظواهر تعكس ادراك اهالي القطاع لاهمية التعليم وضرورته كحل لمشاكلهم مثل: ارتفاع نسبة الاقبال على التعلم في مختلف المراحل، والارتفاع الملحوظ في اقبال الفتيات على التعلم في شكل خاص ، مما يعكس بالاضافة الى ذلك تغيرا في المفهوم الاجتماعي لدور المرأة في المجتمع . وكذلك انخفاض نسبة التسرب بين الطلاب ، اي الذين ينقطعون عن متابعة دراستهم ، قياسا بمن ينقطعون عن متابعة الدراسة في مناطق تجمع الفلسطينيين الاخرى .

٤) ومع ذلك فواقع التعليم في غزة هو دون المستوى المطلوب بكثير ، وعاجز عن تادية دور ملموس في تنمية القطاع وحل مشكلاته . فالتدريب المهني محدود بحجمه ومستواه ، وهو على سبيل المثال اقل مستوى منه في الدول العربية المضيفة ، في حين يفترض العكس ، كذلك لا يوجد مركز للتدريب المهني النسوي ، برغم اقبال الفتاة على التعلم وارتفاع نسبة الطالبات في المرحلة الثانوية. والتعليم الذي تؤمنه وكالة الغوث لابناء اللاجئين لا يتعدى المرحلة الاعدادية ، وقد يكون ذلك سببا في انخفاض نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية الى من هم في سن الدراسة ، كما لاحظنا في البحث .

٥) ان وضع القطاع الخاص يفترض ان ينال التعليم بشقيه — الفني والعام — اهتماما خاصا ، وان يؤمن لابناء القطاع مستوى من التعليم والتدريب، لا يقل ، ان لم يفق ، المستوى المتوفر في الدول العربية . هذا اذا اريد للتعليم في القطاع ان يكون موضوعا رئيسيا في خطة تنمية القطاع وتوفير فرص العمل لابنائه ورفع مستوى المعيشة لديهم .

---

١ — المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، **بحوث الوافدين** ، رقم ٣ ، ١٩٦٣ — ٦٤ ، ص ٩ .

٢ — لم تعط الجمعية العامة تعريفا « للاجيء الفلسطيني » ولكن تعريفا عمليا من قبل مدير الانروا عمل به آنذاك ، وخضع التعريف نفسه لتطويرات فيما بعد ، وكان التعريف العملي الذي وضع عام ١٩٥٠ والذي يحدد الشخص الجدير بالمساعدة ينص على ما يلي : « اللاجيء هو الشخص الذي كانت فلسطين موطنه الطبيعي لاكثر من عامين سبقا مباشرة نشوب النزاع في سنة ١٩٤٨ ، والذي نتيجة هذا النزاع فقد بيته وسبب معاشه » . وقد استثنى هذا التعريف الضيق اكثر من ٢٠٠ الف شخص معوز من بين